



**مركز ماري للأبحاث والدراسات**  
**MARI CENTER FOR RESEARCH & STUDIES**

**العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية**

**(دراسة حالة سورية 2011-2019)**

**د. بشار نرش**

# مركز ماري للأبحاث والدراسات



تأسس مركز ماري للأبحاث والدراسات كمؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية في الشمال السوري (مدينة أعزاز) عام 2019. يهتم المركز بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والعسكرية المتعلقة بالشأن السوري، وذلك من خلال إجراء الأبحاث والدراسات العلمية من الناحية النظرية والتطبيقية، كما يساهم المركز في تقديم مجموعة من الخدمات التدريبية والاستشارية بهدف المساهمة في بناء وتعزيز القدرات.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2020

سورية - مدينة أعزاز

 [www.mari-center.org](http://www.mari-center.org)

 [info@mari-center.org](mailto:info@mari-center.org)

 [center\\_mari](https://twitter.com/center_mari)

 [mari2025](https://www.facebook.com/mari2025)



## العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية

(دراسة حالة سورية 2011-2019)

د. بشار نرش

مركز ماري للأبحاث والدراسات

[bashar.bar@hotmail.com](mailto:bashar.bar@hotmail.com)

### الملخص

تَنَاولت الدراسة بالتحليل العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال توضيح أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام، إلى جانب إلقاء الضوء على أهم بنود الدستور الإيراني والنظريات التي ساهمت في توضيح تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية.

واستعرضت طبيعة العلاقات الإيرانية-السورية، وموقف النظام الإيراني من الثورة السورية، ثم انتقلت للحديث عن دور العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سورية مع التركيز أكثر على الفترة اللاحقة لاندلاع الثورة السورية عام 2011، لتوضيح مدى التغلغل الإيراني في سورية وأهمية العامل الديني - المذهبي في تحقيق أهدافها وطموحاتها التي يتصدرها " تصدير الثورة الإسلامية " وتحقيق الهيمنة الإقليمية من خلال دعم مشروعها الصفوي التوسعي.

وخلصت الدراسة إلى أنّ العامل المذهبي يُعتبر عماد سياسة النظام الإيراني لتحقيق أهدافه في بناء قوة إقليمية توسعية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979، وأنّ سورية تعتبر حلقة مهمة من حلقات تحقيق هذه القوة لذا جاء دعم النظام الإيراني للنظام السوري منذ اليوم الأول للثورة ليعطي دليلاً واضحاً على أهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة من خلال اتباع سياسة التمدد وتعظيم النفوذ وصولاً إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية.

### الكلمات المفتاحية

إيران- سورية- العامل المذهبي- السياسة الخارجية- الثورة السورية- الخميني- الخامنئي- الفواعل- العامل الديني- تصدير الثورة- الحسينيات- الميليشيات-الحشد الطائفي- التغلغل المذهبي- التغيير الديمغرافي- الحوزات



## 1. مقدمة

تزايد الاهتمام بالعامل الديني بشكل خاص، والعامل الثقافي بشكل عام في دراسة وتحليل سياسات الدول الخارجية بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصةً مع ازدياد النقاشات الأكاديمية حول الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية، وكذلك بروز قضايا جديدة ذات طبيعة ومحتوى ثقافي قيمي أكثر منه مادي. حيث تم إدراج الاهتمام بتأثير العامل الديني ضمن البعد القيمي وتأثيره في رسم تصوّرات السياسة الخارجية، كونه الإطار العام الذي يُشكّل خلفيّة النظر والحكم على الأحداث والمواقف. وإذا كان للعامل الديني تأثيرٌ على صياغة أهداف السياسة الخارجية، فإنّ هذا التأثير بالنسبة إلى الحالة الإيرانية مثله البعد المذهبي الذي كان حاسماً في الترويج لأيديولوجيتها في الخارج واتخذ وسائل لتحقيق ذلك، منها الدعاية، أو تشجيع ثورات الأقليات الشيعية، ومساندة التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تعتنق المذهب الشيعي، ويبرز تأثير العامل الديني بالنسبة إلى إيران بصورة مباشرة في دور "المدافع عن العقيدة".

وفي الحالة السوريّة لم تخرج السياسة الخارجية الإيرانية عن السياق العام الذي طبع الرؤية الإيرانية للجوار العربي، حيث وضعت إيران منذ وقت مبكر، سوريّة ضمن دائرة الاستهداف باعتبارها أحد أهم نقاط الجذب الاستراتيجي لإيران لعوامل جغرافية ودينية-مذهبية، حيث شكلت سياساتها الخارجية تجاه هذه الدولة حالة غير عادية مُستندة إلى أبعاد مختلفة، شكّل البعد الديني-المذهبي أحدها، حيث برز تأثير هذا البعد بشكل جلي وواضح وخاصةً بعد عام 2011 الذي شهد انطلاق الاحتجاجات الشّعبية في سوريّة ضد النظام السوري الذي استعان بإيران لمساعدته في قمع المظاهرات والاحتجاجات الشّعبية ضده، ومنذ ذلك الوقت انخرطت إيران بشكل عميق في الملف السوري بعد أن وظّفت الفتاوى الدينية لتجنيد عناصر الميليشيات التي لبست لبوساً طائفيّاً لمساندة النظام السوري، ودعمه بالجنود والعتاد في محاولة منها للحفاظ على استمرارية هذا النظام.

وفي ضوء ذلك تتناول هذه الدراسة العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، مع التركيز على دور هذا العامل في سياسة إيران تجاه سوريّة وخاصةً بعد عام 2011، الذي شهد تحركات إيرانية فعلية على الأرض السوريّة ظهر فيها العامل المذهبي واضحاً في التدخل العسكري الإيراني من خلال استقطاب المقاتلين الشيعة للقتال إلى جانب النظام بعد اصدار فتاوى دينية بذلك، وتوظيف الماكينة الإعلامية الإيرانية عبر أذرعها العربية الممولة إيرانيّاً للحشد الطائفي في سوريّة تحت شعارات "لبيك يا زينب" و"حتى لا تسبى زينب مرتين"، إلى جانب إنشاء العديد من الميليشيات الشيعية للقتال إلى جانب قوات النظام بحجج الدفاع عن المراكز الشيعية المقدّسة، وكذلك نشر التّشيع في سوريّة، وذلك بهدف تعظيم النفوذ الإيراني وتأمين وصول راسخ ممتد إلى البحر المتوسط يحوّل إيران إلى قوة إقليمية متحكمة في المنطقة.



## 2. السياسة الخارجية الإيرانية بعد عام 1979 (مدخل عام)

أثرت ما سُميت بـ "الثورة الإسلامية الإيرانية" عام 1979 بشكل واضح على سياسة إيران الخارجية، وذلك بسبب التغيير الكبير الذي أحدثته في طبيعة النظام السياسي الإيراني، وفي رؤيته للعالم الخارجي، وفي خريطة الحلفاء والخصوم سواءً في البيئة الإقليمية أم في البيئة الدولية. وفي هذا المدخل العام، سيقوم الباحث بالتطرق إلى النظام السياسي الإيراني وفق مقارنة مؤسساتية تحاول توضيح أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب إلقاء الضوء على أهم بنود الدستور الإيراني التي تخدم الفكرة العامة للدراسة، وذلك بهدف التعرف على محدداته والمبادئ التي يقوم عليها.

### 1.2 النظام السياسي في إيران

لفهم السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يجب فهم مسار القرار فيها، وذلك بالتعرف على المؤسسات والقوى المؤثرة في صنع القرار، سواءً كانت قوى رسمية أو غير رسمية. وعند تناول النظام السياسي في إيران تواجه الباحث بعض الصعوبات نظراً إلى "الظلية" التي يتسم بها النظام السياسي الإيراني، والتي تبدو جليةً في مزجه بين نوعين من المؤسسات منتخبة ومعينة، كل منها له صلاحياته وسلطاته التي نص عليها الدستور، وتؤثر العلاقة بينهما بطريقة مباشرة في عملية صنع القرار (ناجي، 2007، ص10).

#### 1.1.2 المؤسسات الرسمية

تشمل المؤسسات السياسية المخولة بصياغة واتخاذ قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، التالي:

##### 1.1.1.2 المرشد الأعلى للثورة

يقف المرشد الأعلى في أعلى هرم السلطة في النظام السياسي الإيراني، ويرتبط منصبه بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي تُعرف بنظرية "ولاية الفقيه"، والتي تنصّ على ضرورة وجود خلفٍ له على الأرض ليقوم بالنيابة العامة عن المهدي المنتظر في ظل "الغيبة الكبرى"، وبناءً على ذلك يتمثل دور المرشد الأعلى في إيران بالقيام بدور الإمام الغائب، وقيادة المسلمين في المجالين السياسي والعسكري (العبادي، 2008، ص28).

كما أنّ الدستور الإيراني اختص المرشد الأعلى بمكانة هامة باعتباره السلطة العليا في البلاد، وله دور مهمّ في تصميم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية، باعتبارها ضمن مجمل سياسات الدولة التي يشرف على توجيهها، وبسبب موقعه كأعلى مرجعية دينية، فإنّ ذلك يجعل العامل الديني-المذهبي محورياً في تلك السياسة التي حدّد الدستور الإيراني ملامحها العامة (سعيد، 2018، ص96).

##### 2.1.1.2 رئيس الجمهورية

يأتي رئيس الجمهورية بالمرتبة الثانية من حيث الترتيب الهرمي بعد المرشد الأعلى في النظام السياسي الإيراني، غير أنّ نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة، ونتيجة



للقیود الدستورية المفروضة على منصب الرئيس في إيران، فإن قوته ليست بالقدر الكافي المعترف عليها لصاحب هذا المنصب في الغرب.

فالنظام السياسي في إيران هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية غير منتخبة من الشعب على الرئيس المنتخب من الشعب، كما أنه النظام الوحيد الذي تتبع فيه السلطة التنفيذية برمتها سلطة دينية هي سلطة "ولاية الفقيه"، حيث ينص الدستور على أن "الولي الفقيه" فقط هو صاحب الاختصاص في القضايا السياسية العامة كلها، كما أنه النظام الوحيد الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة (العبادي، 2008، ص29).

#### 3.1.1.2 مجلس الشورى الإسلامي

يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية، والتي تضم مجلسين هما مجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، حيث وجد التيار الديني بقيادة الخميني بعد ما سمي بـ "الثورة الإسلامية" أنه من الضرورة وجود مؤسسات سلطات في الدولة تتماشى مع المنظومة الفكرية الإسلامية الجديدة والقائمة على نظرية "ولاية الفقيه"، لذلك قام النظام السياسي في إيران بداية بتغيير اسم هذه السلطة لتصبح مجلس الشورى الإسلامي، وارتبط هذا التغيير بهدف عكس مضمون التشريعات وأهدافها بما يتلاءم مع المبادئ والقوانين الإسلامية (العبادي، 2008، ص115-116). وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن المجلس بحكم الدستور يتمتع بتأثير كبير في رسم السياسة الخارجية للبلاد، حيث تخوله المادة 71 من الدستور سن القوانين في كافة القضايا، ومن بينها السياسة الخارجية، مما يمكنه من التأثير فيها والمساهمة في صنعها، ويمكن للمجلس التأثير كذلك على السياسة الخارجية من خلال لجان المجلس الخاصة ومنها لجنة الخارجية، كما أن الحكومة لا تستطيع الدخول في أي معاهدة أو اتفاق بدون موافقة المجلس (خلف الله علي، 2008، ص243).

#### 4.1.1.2 مجلس الأمن القومي

يتألف هذا المجلس من رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول شؤون التخطيط والموازنة، ووزراء الخارجية والداخلية والإعلام، والوزير المختص في القضية المعنية، ومندوبان يعينهما المرشد الأعلى، وكبار ضباط الجيش والحرس الثوري. وتنص المادة 176 من الدستور الإيراني على أن الدور الأساسي للمجلس يتجسد في حماية المصالح القومية وصيانة "الثورة الإسلامية" والحفاظ على وحدة الأراضي وسلامتها، وحددت مهام المجلس بإقرار السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد، إلى جانب تنسيق النشاطات السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالسياسات الأمنية والدفاعية للبلاد، والاستفادة من الامكانيات المادية والفكرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية (عبد العزيز، 2018، ص276).

#### 2.1.2 المؤسسات غير الرسمية

يوجد مجموعة من المؤسسات غير الرسمية التي تلعب دوراً في تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وفي تحقيق استراتيجيتها، ومن بين أهم هذه المؤسسات، ما يلي:



### 1.2.1.2 المستشاريات الثقافية الإيرانية

تعتبر هذه المستشاريات مراكز ثقافية تنتشر في العديد من الدول، وتعمل على نشر الثقافة الفارسية وتدريب لغتها وإقامة الندوات من أجل كسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة والأفكار الفارسية، ومن ثم الاستفادة منهم في بلدانهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

### 2.2.1.2 المجمع العالمي لأهل البيت

وهو تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حالياً رضا رضاني، الذي كان يشغل سابقاً منصب "رئيس الاتحادية الأوروبية الإسلامية لعلماء الشيعة" (المذحجي، 2019)، ويعمل هذا المجمع على عقد مؤتمرات سنوية لوضع الخطط للشيعة في العالم، ومراجعة ما تم إنجازه من الخطط في الأعوام السابقة.

### 3.2.1.2 المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب

تأسس هذا المجمع عام 1990، ويرأسه حالياً آية الله محسن الأراكي، وهو رئيس المحاكم الثورية السابق في الأحواز، وتتحير مهمة المجمع بالعمل الدعائي بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية والإسلامية، وكسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض الجماعات الإسلامية السياسية المعروفة تحت عنوان الوحدة الإسلامية.

### 4.2.1.2 منظمة التبليغ الإسلامي

تقوم المنظمة بالإشراف على الحسينيات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية لها، وامتداد هذه المراكز بمبليغيين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران، إلى جانب طبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان وعقد المؤتمرات لنشر ثقافة التشيع وتمجيد النظام الإيراني ورموزه.

### 5.2.1.2 ممثلات مرشد الثورة في الخارج

وتقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية، والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الثورة.

### 6.2.1.2 مركز حوار الحضارات

يتبع المركز لمؤسسة الرئاسة، ويقوم على الترويج للثقافة الإيرانية وتلميع صورة النظام الإيراني تحت يافطة الحوار بهدف كسب المؤيدين لإيران، من خلال بناء العلاقات مع المثقفين والمفكرين العلمانيين والليبراليين العرب ودعم المؤتمرات والتجمعات القومية والوطنية العربية (الأحوازي، 2019).



وإلى جانب هذه المراكز والمؤسسات، هناك دوائرٌ أخرى تعمل في إطار تحقيق السياسة الإيرانية، وهذه الدوائر بعضها ثقافي، وبعضها الآخر سياسي، وخدمي، ومنها مؤسسة جهاد البناء ولجنة الإمام الخميني الإغاثية وغيرها.

### 3.2 الدستور الإيراني لعام 1979

أعلن رسمياً عن نظام الحكم في إيران تحت عنوان الجمهورية الإسلامية في نيسان 1979، وذلك بعد استفتاء عام جاء بأغلبية 98.2%، في حين تمّ إقرار الدستور رسمياً بموجب الاستفتاء الشعبي الذي جرى 2-1979/12/3 بأغلبية بلغت 98%.

يحوي الدستور الإيراني الكثير من المواد التي تربط الحياة السياسية الإيرانية في داخلها وخارجها بالمحددات والأطر الدينية، وتجعل من المرشد الأعلى وصياً على كافة المسلمين داخل إيران وخارجها (نعناع، 2019)، مُعتبرة إياه المصدر الرئيسي فيما يتعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية في النظام السياسي الإيراني، والذي يرأس السلطتين المدنية والزمنية.

كما يتبنى الدستور الإيراني صراحةً مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء دعم ما يسمّى المُستضعفين، وهو مصطلحٌ مُضللٌ يهدف إلى التأثير العاطفي على الرأي العام وخصوصاً الشيعة منهم، والذين ترى إيران نفسها مسؤولة عنهم أينما كانوا عبر العالم.

ومن أهم مواد الدستور الإيراني التي تتبنى مبدأ التدخل في شؤون الدول الأخرى، ما جاء في المادة الثالثة من الدستور والتي تنص على " تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم " (الخولي، 2019)، وكذلك ما جاء في المادة الرابعة والخمسين بعد المئة، والتي أشارت إلى "إيمان إيران باستقلال وحرية وسيادة الشعوب، الأمر الذي جعل من سياستها الخارجية داعمة لأنظمة المستضعفين ضدّ المُستكبرين في مختلف أنحاء العالم بالشكل الذي لا يؤدي إلى التدخل في شؤونها الداخلية".

تبرز القراءة المتأنية لمواد الدستور الإيراني، أنّ السياسة الخارجية لإيران ما هي إلا نتاج الإيديولوجيا الثورية التي تبنتها النخب الدينية والتي لعبت دوراً هاماً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، بما يتلاءم مع متطلبات الأهداف الأيديولوجية التي سعت إليها ما سمي بـ "الثورة الإسلامية"، ورؤيتها للعالم التي كانت قائمة على القناعة بأهمية تصدير المذهب الشيعي، الذي عدّه البعض تماهياً مع النزعة القومية الفارسية الصفوية المعادية لجيرانها العرب السنّة، والتي شكّلتها النزعة المذهبية في أغلب حالاتها، كما أنّ تحليل مواد الدستور الإيراني تكشف أنّه في الوقت الذي تتظاهر فيه إيران أنّها مع وحدة العالم الإسلامي وتحارب الطائفية بل وتتهم دول المنطقة بإثارة الخلافات المذهبية فإنّها تنظر باستعلاء إلى المذاهب الأخرى.

وضمن هذا الإطار أيضاً يمكن الحديث عن "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية" (2005-2025)، التي وضعها النظام الإيراني، والتي تُعدّ أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني كونها تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عقدين من الزمن، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، تحتل فيها المنطقة العربية بدءاً من دول الخليج العربي الأولية تليها مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وتنصّ الوثيقة على أنّ إيران ستحتضن بخصوية على المستوى الدولي، وتتحول إلى



قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليمياً في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصادياً، وعلمياً، وتكنولوجياً، وتصبح نموذجاً ملهماً ولاعباً فاعلاً ومؤثراً في العالم الإسلامي استناداً إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية (باكير، 2019).

وبالتالي، يمكن القول إن الهوية السياسية للنظام السياسي الإيراني ككل بما فيه الدستور مبنية على البعد الديني-المذهبي على نحو لا لبس فيه، بحيث أصبح دور رجال الدين في السياسة الخارجية الإيرانية أكثر وضوحاً وأكثر تأثيراً في رسم السياسة الخارجية وتوجهاتها والترويج لأيديولوجيتها في الخارج من خلال تبنيها لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتشجيع ثورات الأقليات الشيعية ومساندة الأحزاب والحركات الشيعية والدعاية بهدف تصدير ثورتها وتحقيق أهدافها بالسيطرة والتوسع في دول الجوار وتحقيق السيطرة الإقليمية.

### 3. ملامح السياسة الخارجية الإيرانية بعد عام 1979

تتحدد ملامح السياسة الخارجية الإيرانية بعد عام 1979، من خلال عدد من الاعتبارات يمكن إيجازها بالتالي:

#### 1.3 الدين كمحدد للسياسة الخارجية الإيرانية

يلعب العامل الديني دوراً مهماً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية، حيث وظفت إيران نظرية "ولاية الفقيه" في بناء سلطتين متوازيتين في حكم البلاد، واستنسخت إرث الدولة الصفوية فكرياً ومؤسسياً ممثلة في سلطة (الثورة / الأيديولوجيا)، وسلطة (الدولة / السياسة)، إذ تأتي في القمة سلطة الثورة الدينية في منصب المرشد الأعلى، وبعدها سلطة الدولة المدنية في منصب رئيس الجمهورية، وعلى هذه القاعدة تجيد إيران الانتقال بين الديني (الثورة) والسياسي (الدولة) واطاعة المصالح المذهبية فوق كل اعتبار (عبدالله، 2012، ص 60).

وإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية قد طبعتها العالمية بحسب ما جاء في مضامين الدستور الإيراني بداية من المادة الثانية والخمسين بعد المئة التي نصت على "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين"، والمادة الرابعة والخمسين بعد المئة التي نصت على "دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم". فإن هذه المواد تشدد على الهوية الإسلامية المذهبية لإيران ومهمة الدفاع عن المسلمين باعتبار إيران بداية المشروع الإسلامي على حد قول الخميني، وهكذا فإن سياستها تمتد لتشمل كل المسلمين بهدف توحيدهم تحت راية "الولي الفقيه"، وهو المعنى الذي أكدته محمد لاريجاني في نظرية "أم القرى" التي ضمنها كتابه "مقولات في الاستراتيجية الوطنية"، والذي أشار إلى أن هذه المادة (المادة الرابعة والخمسون بعد المئة)، تعطي الحق لإيران بالتدخل في شؤون الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف، بما يعني أنه مهما كانت هذه الوسائل فلن تخرج عن إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي يوجد فيها هؤلاء المسلمون (سعيد، 2018، ص 95).

ومن هذا المنطلق لعب العامل الديني-المذهبي دوراً أساسياً في السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما أكدته لويد جنسن في كتابه (تفسير السياسة الخارجية)، الذي وضح فيه أنه عندما تحصل الزعامة الدينية على السلطة السياسية كما هو الحال في إيران يزداد أثر الدين في السياسة الخارجية.



### 2.3 تصدير الثورة والمذهب الشيعي كأداة في السياسة الخارجية الإيرانية

يعني مفهوم "تصدير الثورة"، تصدير النموذج الإيراني ممثلاً في المذهب الشيعي خارج حدود الدولة الإيرانية، وخصوصاً في حدود ما يُسمّى بالدائرة الإسلامية، التي رأت إيران أنّها المستهدفة بنشر المذهب الشيعي. فمُنذ قيام ما سُمّي بـ "الثورة الإسلامية"، كان منطق الثورة الذي استندت إليه إيران في سياستها الخارجية المُحرّك الأساس لمحاولة إيران نشر مشروعها الإقليمي التوسعي ذو البعد الديني-المذهبي، حيث استثمرت إيران كثيراً من مواردها في إنشاء أذرع طائفية لها في عديد من الدول تأتمر بأمرها، بعيداً عن ولاءاتها الوطنية، مستخدمةً شعارات من قبيل "الدفاع عن المظلومين والمضطهدين"، و"حماية الأقليات" (الخولي، 2019).

وعلى الرَّغم من ادعاء البعض بتراجع موقعها في سلم أولويات تلك السياسة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وحتى بداية العشرية الجديدة من القرن الواحد والعشرين، بسبب الحصار، وكذلك تداعيات الملف النووي الذي أصبح القضية المركزية الأولى في السياسة الإيرانية، فإنّ مسألة تصدير الثورة لا تغيب عن المشهد العام للسياسة الخارجية الإيرانية التي استعملت لأجلها الأداة العسكرية والدعم المالي (البطنيجي، 2019)، والعديد من النظريات التي تم البناء عليها في هذه السياسة، والتي تشمل:

- نظرية القومية الإسلامية الشيعية، التي وضعها مهدي بازركان لتحمل فكرة الإيمان "بالمهدي المنتظر" حامل راية العدل والحرية، إذ يتوجب على إيران في زمن غيبته توظيف مختلف الثروات والسياسات في العالم، من أجل تحقيق الأهداف القومية الإيرانية تمهيداً لعودته.
- نظرية تصدير الثورة الإيرانية، واعتبارها أهم وظائف الدولة الإسلامية الإيرانية، لإقامة الحكومة العالمية العادلة.
- نظرية "ولاية الفقيه" والتي تعتبر أنّ مهمة الإمام أو الولي هي قيادة المسلمين في الشؤون السياسية والدينية (شقيير، 2019).
- نظرية "أم القرى"، التي تقوم على مفهوم أنّ إيران هي مركز الإسلام العالمي، وأنّ الولي الفقيه هو قائدها الأوحد، ومدينة قم هي البديل المؤقت لمكة المكرمة.
- نظرية "الشرق الأوسط الإسلامي"، التي تفترض الهيمنة على "الشرق الأوسط" كاملاً، وفرض قيام حكومة إسلامية تقودها إيران.

فالسياسات المُعلنة لإيران أسست لبعث ديني-مذهبي في سياستها الخارجية، ويعتبر مشروع تصدير الثورة محورياً بالنسبة إلى منظري "الثورة الإيرانية"، جسده التحلّل المباشر وغير المباشر في عدد من الدول العربية وغير العربية كلبنان والجزائر ومصر وتونس وأفغانستان والسودان والبوسنة والعراق واليمن وسوريّة وغيرها من الدول، بمعنى أنّ "الثورة الإسلامية" وأكثر من فضائها الشيعي يجب أن تتمدّد في كل العالم الإسلامي بل وأكثر من ذلك عمدت إلى تشجيع الأقليات الشيعية في المشرق العربي على المطالبة بحقوقهم السياسية (سعيد، 2018، ص95)، لتحقيق أهدافها في التوسع الإقليمي من خلال التلاعب بمشاعر العرب من أتباع المذهب الشيعي وخلق تنظيمات سرية وعلنية تحت شعار نشر المذهب الشيعي أو تصدير ما تمسّى بـ "الثورة الإسلامية" (العبيدي، 2016، ص7)، وهو ما سيتوسع به الباحث عند الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سوريّة بعد عام 2011.



مما سبق يتبين أنّ العامل المذهبي أصبح من أهم العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية وهو ما دفع إيران لانتهاج سياسة قائمة على نشر المذهب الشيعي والترويج لنموذجها الإسلامي-الشيعي في محيطها الإقليمي، تحت مسمى "تصدير الثورة الإسلامية" في استغلال واضح للفراغ الأيديولوجي السائد في البيئة الإقليمية وخاصةً العربية، حيث استمر هذا النهج منذ قيام الجمهوريّة وحتّى وفاة الخميني عام 1989، حيث شهدت السياسة الخارجية الإيرانية انفتاحاً على الخارج واتجهاً أكثر نحو البرغماتية، غير أنّ هذه البرغماتية لم تؤثر بشكل كبير على الإطار العام للسياسة الخارجية الإيرانية التي حافظت على البعد الديني-المذهبي كبعد أساسي في سياستها الخارجية، وخاصةً بعد الفوضى التي شهدتها منطقة "الشرق الأوسط" عقب احتلال أفغانستان والعراق، وكذلك موجة "الربيع العربي"، والتي ساعدتها في لعب دور متزايد في المنطقة والتدخل بشؤون دولها لجعل نفسها قوة إقليمية يكون لها دور في ترتيبات المنطقة مستقبلاً، مع التأكيد هنا أنّ السياسة الخارجية الإيرانية تنطلق من خلفيات تاريخية يتداخل فيها الديني والبراغماتي والاقتصادي وغيرها من الأبعاد.

#### 4. العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سورية

ارتكزت السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام ما سميّ بـ "الثورة الإسلامية" على العامل الديني-المذهبي لتحقيق أهدافها في التوسع الإقليمي، معتمدةً في ذلك على مجموعة من العناصر أهمها التلاعب بمشاعر العرب من أتباع المذهب الشيعي، وخلق التنظيمات السرية والعلنية تحت شعار نشر المذهب الشيعي أو تصدير ما تسمى بـ "الثورة الإسلامية".

وفي إطار علاقاته مع النظام السوري، برز دور العامل المذهبي في تحركات النظام الإيراني في سورية من خلال مرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل الثورة السورية والتي اعتمد فيها النظام الإيراني على التشييع، ومرحلة ما بعد الثورة السورية والتي اعتمد فيها على الميليشيات الشيعية والتجنيس والتهجير والتوطين، وهو ما سيتناوله الباحث في هذا الجزء من الدراسة لتوضيح دور البعد الديني-المذهبي في تحركات إيران في سورية تحقيقاً لأهدافها ومصالحها التي تندرج في إطار "تصدير الثورة" والتوسع الإقليمي.

#### 1.4 البعد التاريخي في العلاقات الإيرانية-السوريّة

في إطار الحديث عن البعد التاريخي في العلاقات الإيرانية-السوريّة يمكن الوقوف عند محطات أساسية أسست لهذه العلاقات المتينة وعلى مختلف الصعد.

ففي المحطة الأولى التي امتدت من عام 1979 (قيام الجمهوريّة الإسلامية الإيرانية)، حتى عام 2000 (وفاة حافظ الأسد)، شهدت العلاقات الإيرانية-السوريّة مجموعة من التطورات التي أدت إلى تأسيس هذه العلاقات ومن ثمّ تنميتها.

فمع قيام الجمهوريّة الإسلامية، كان الهدف الرئيسي من التقارب الإيراني-السوري هو العمل على تأسيس هذه العلاقات، من خلال التقارب بين نظامي الحكم في كلا الدولتين، خاصةً وأنّ كلا النظامين كان يسعى إلى تكريس ذاته في مواجهة مجموعة من الضغوط الخارجية والداخلية، فالنظام الإيراني الوليد حينها كان يهدف إلى تعزيز ثورته عبر ترسيخ بنية النظام السياسي داخلياً من خلال استجلاب شرعية خارجية، في



المقابل كان يهدف نظام الأسد الأب إلى تكريس حكمه الدكتاتوري الذي كان يواجه ضغوطاً داخلية وخارجية من خلال استتلاب الشرعية الخارجية (نعناع، 2019).

كان الاختبار الأول لهذه العلاقات هو حرب الخليج الأولى 1980، وفيها وقف النظام السوري - بخلاف الدول العربية - إلى جانب النظام الإيراني ضد العراق، وقام نظام الأسد الأب آنذاك بإمداد النظام الإيراني بالسلاح والعتاد، كما قام بإغلاق أنبوب النفط العراقي كركوك -بانياس، لحرمان العراق من موارده المالية (مزوزي، 2010، ص15).

كما كان للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 انعكاسات كبيرة على العلاقات الإيرانية-السوريّة، حيث شهدت العلاقة خلال هذه الفترة نوعاً من الانفتاح تبعه بعض التوتر لكنه بقي في إطاره المحدود، ففي الوقت الذي شكّل فيه لبنان نقطة التقاء في العلاقة بين النظامين، شكّل في نفس الوقت محور تجاذب بين النظامين انعكس على علاقتهما بالطائفة الشيعية في لبنان (حركة أمل المدعومة من النظام السوري، وحزب الله المدعوم من النظام الإيراني)، تنامي هذا التوتر إثر قضية الرهائن الأمريكيين بين عامي 1983-1986 (عبد المنعم، 2011، ص242) ، وقضية وليم باكلي.

ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد وفاة الخميني، ونهاية حرب الخليج الأولى، واندلاع حرب الخليج الثانية، دخلت العلاقات الإيرانية-السوريّة مرحلة جديدة كان عنوانها الأبرز هو التوافق السياسي في حركة النظامين، وبدأت العلاقات تتأثر بطيف عريض من تحولات البيئة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، والتي أدت إلى تعزيز العلاقات بين النظامين.

أما المحطة الثانية فقد امتدت من عام 2000 (وفاة الأسد الأب واستلام الأبن) حتى عام 2011 (اندلاع الثورة في سورية)، ففي هذه المحطة شهدت العلاقات الإيرانية-السوريّة نمواً كبيراً لصالح زيادة التغلغل الإيراني في سورية بعد استقواء نظام الابن بالنظام الإيراني لمواجهة الضغوط الغربية من جهة، والابتعاد العربي عنه من جهة أخرى.

ومن أبرز الأحداث التي أثرت على طبيعة العلاقة بين النظامين كان الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، وإخراج الجيش السوري من لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في العام 2005، حيث شهدت العلاقات بين النظامين تقارباً واضحاً بعد أن تعززت لدى النظامين فكرة الاستهداف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (الزويري، 2019).

وبعد حرب تموز عام 2006، شهدت العلاقات بين النظامين زخماً أكبر، حيث أعادت هذه الحرب تشكّل التحالفات الإقليمية، وشهد هذا العام أيضاً توقيع اتفاق دفاع مشترك قال الإيرانيون بشأنه "إنّ إيران تعتبر أمن سورية من أمنها".

ومع تزايد العزلة العربية على النظام السوري زاد استقواء النظام السوري بالنظام الإيراني (نعناع، 2019)، وشهدت العلاقات بين النظامين نمواً مضطرباً على المستوي الاجتماعي-العائدي ، وعلى المستوي التجاري، وعلى مستوى التنسيق والارتباط، لدرجة أنه تكررت زيارة الأسد الابن لإيران عدة مرات ، كان أولها عقب تسلّمه للحكم عام 2001، في حين كانت الزيارة الثانية عام 2005 بعد تولي أحمد نجاد سدة الحكم في إيران، وتكررت الزيارة للمرة الثالثة عام 2008، في حين كانت الزيارة الرابعة عام 2010، لتكون بذلك إيران أكثر الوجهات على قائمة الأسد الابن، على خلاف والده الذي لم يقم بزيارة إيران سوى مرة واحدة عام 1990.



أما المحطة الثالثة والأهم فتمتد من عام 2011 وهو العام الذي اندلعت فيه الثورة ضد نظام الأسد الابن وحتى نهاية عام 2019، حيث يمكن القول إن هذه الفترة شهدت التحول الأكثر راهنية في مسار العلاقات الإيرانية السورية، والتي سيتم الحديث عنها بشكل مفصل في الفقرات اللاحقة.

#### 2.4 مظاهر التغلغل المذهبي والثقافي الإيراني في سورية

كان نظام الأسد الأب يجيد لعبة التوازنات ما بين الداخل والخارج لحفظ حكمه، كما كان يجيد استخدام الأحداث الإقليمية الموضوعية لتثبيت مقعده في الحكم، وانطلاقاً من ذلك، فقد أدت الأحداث الإقليمية التي حدثت ما بين أعوام 1989-1991، (انتهاء حرب الخليج، اتفاق الطائف في لبنان وموت الخميني)، إلى انعطاف مهم في سياسته تجاه إيران، جعله يسمح لإيران بممارسة العديد من أنشطة التشيع في المدن السورية بعد أن كانت محدودة جداً خلال السنوات السابقة، فبدأ الشيعة بالقدوم إلى دمشق من إيران ولبنان وإلقاء الدروس والمحاضرات الدينية في حوزة السيدة زينب (عامر، 2019)، وبدأ هذا النشاط بالتزايد أكثر مع قدوم أعداد كبيرة من الشيعة العراقيين من النشاط الحركيين بعد "انتفاضة الجنوب" الشيعي في عام 1991، إلى منطقة السيدة زينب، وبرزت شخصيات مثل عبد الحميد المهاجر، الذي كان ناشطاً في العمل التبشيري، وبدأت حركة تشيع واضحة في القرى والأرياف، ترافقت مع "اكتشاف" عدد من المقامات المزعومة وإعادة تأسيسها، أبرزها مقامات (السيدة زينب)، و(السيدة رقية)، و(حجر بن عدي)، وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1995-2000 شهدت منطقة السيدة زينب تشييد وتأسيس خمس حوزات علمية (المعهد الدولي، 2009، ص 77).

يذكر أن أحد الكتب التي يستشهد بها الشيعة وهو كتاب "مشاهد ومزارات ومقامات آل البيت في سورية" للكاتب هاشم عثمان يقول إن المؤرخين أحصوا وجود 49 مقاماً ومشهداً في سورية موزعة على أغلب المحافظات السورية منها 20 مشهداً في دمشق، وفي حلب 7، وفي اللاذقية 4، وفي حماه 4، وفي حمص 3، وفي مدن الجزيرة 11، والعدد الأكبر من هذه المشاهد منسوب لعلي بن أبي طالب، ثم للحسين، ثم لزین العابدين، ثم لبقية آل البيت (إسكندر، 2019)، تشكل هذه المشاهد بمجملاها مواقع متقدمة للنظام الإيراني في إطار مشروعه التوسعي في سورية.

جدول رقم (1) أهم المشاهد والمقامات الشيعية في سورية

المحافظة	اسم المشهد أو المقام	
دمشق - منطقة السيدة زينب جنوب دمشق	مقام السيدة زينب بنت علي بن أبي طالب	1
دمشق - حي العمارة قرب الجامع الأموي	مقام السيدة رقية بنت الحسين	2
حلب - على سفح جبل الجوشن	مشهد الحسين أو مسجد النقطة	3
دمشق - داريا في الغوطة الشرقية	مقام السيدة سكينة بنت علي بن أبي طالب	4
دمشق - مقبرة باب الصغير	مقام سكينة بنت الحسين	5
الرقبة - حي المشلب	مقام عمار بن ياسر وأويس القرني	6
ريف دمشق - عدرا	مقام حجر بن عدي الكندي	7
حمص - باب الدريب	مسجد أولاد جعفر الطيار	8
حماة	مقام زين العابدين علي بن الحسين	9
دير الزور - قورية	قبة الإمام علي	10

المصدر: قام الباحث بجمع هذه المعلومات من مصادر مختلفة.



وما إن استلم الأسد الابن السلطة في سورية حتى أطلق يد إيران فيها في كل المجالات بحيث تغلغت إيران داخل المجتمع السوري بكل مؤسساته، فحصلت على موافقات وتراخيص أمنية بتسهيلات غير اعتيادية لإقامة الحوزات والحسينيات، حتى وصلت إلى مرحلة التأسيس بدون موافقات، وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 2001-2006، إنشاء وتأسيس أكثر من 12 حوزة، وثلاث كليات للتعليم الديني، في السيدة زينب، كما أنشأت ما يسمّى بمديرية الحوزات، وجرّت الموافقة على اعتماد خاتمها في إدارة الهجرة والجوازات بخلاف مؤسسات التعليم الديني كلها التي تعتمد على وزارة الأوقاف في مخاطبة الهجرة والجوازات(السعد، 2019).

الجدول رقم (2) أهم الحوزات العلمية التي تم إنشاؤها قبل الثورة السورية

اسم الحوزة	تاريخ التأسيس
1 الحوزة الزينبية	1976 أسسها حسن الحسيني الشيرازي (إيراني)
2 حوزة الإمام الخميني	1981 أسسها مكتب علي الخامنئي (إيراني)
3 حوزة المرتضى	1995 أسسها محمد حسن فضل الله (لبناني)
4 حوزة المصطفى للعلوم القرآنية	1995 أسسها جمال الوكيل (عراقي)
5 حوزة أهل البيت	1996 أسسها محمد الموسوي (إيراني)
6 حوزة الإمام السيستاني	1996 أسسها حبيب البهبهائي (إيراني)
7 حوزة الإمام القائم	1996 أسسها محمد تقي المدرسي (إيراني)
8 حوزة الإمام علي	2001 أسسها عبد المنعم الحكيم (عراقي)
9 حوزة الإمام المهدي العلمية للدراسات الإسلامية	2002 أسسها علي باقر قصور (هندي)
10 حوزة فقه الأئمة الأطهار	2006 أسسها محمد فاضل اللنكراني (إيراني)
11 الحوزة الحيدرية	2006 أسسها السيد فضل الله (عراقي)
12 حوزة الإمام جواد التبريزي	2003 أسسها عباس النزاع (عراقي)
13 حوزة الإمام الصادق	2005
14 حوزة الرسول الأعظم (السيدة زينب)	2006
15 حوزة الإمام المجتبي	2006 أسسها هندي الجنسية
16 حوزة إمام الزمان التعليمية	2004
17 حوزة الشهيدان الصديقين	2006
18 حوزة الرسول الأعظم (اللاذقية)	2005
19 حوزة تل أبيب	2006
20 حوزة الإمام الحسين	2007
21 حوزة الإمام زين العابدين	2007
22 الحوزة الحسينية	2008
23 حوزة قمر بني هاشم	2009

المصدر: قام الباحث بجمع المعلومات من مصادر مختلفة.

يَتَخَّجُ من الجدول السابق أنّه قبل عام 1976 لم يكن هناك أي حوزات شيعة في سورية، وخلال فترة حكم الأسد الأب بدأ بناء الحوزات الشيعية واكتشاف المقامات المزعومة في سورية ومع ذلك بقي إنشاء هذه الحوزات والحسينيات محدود (ست حوزات فقط)، ومع تسلّم الأسد الابن السلطة بدأ إنشاء الحوزات



والحسينيات الشيعية بالتوسع وفي مختلف المناطق السوريّة، حتى وصل عددها إلى أكثر من 500 حوزة وحسينية، حيث يدل انتشار هذه الحوزات بهذا العدد الكبير في الأراضي السوريّة على تمركز عدد كبير من المرجعيات الدينية الشيعية في الأراضي السوريّة، كما أنّ توسع الحسينيات في سوريّة يدل على توسع انتشار المرجعيات وتمدد تبشيرها.

تَنَجَّ عن كل ذلك تزايد بالتغلغل الإيراني في سوريّة وتوسع الانتشار الشيعي وتحوله من "تشيع" إلى "تشيع"، فخلال ست سنوات فقط من تسلّم بشار الأسد السلطة خلفاً لوالده، أقيم ثلاث أضعاف ما أنشأ من حوزات وحسينيات في ربع قرن، معظمها بدون ترخيص، مما دفع ببعض علماء الشام لإصدار بيان في 6 تموز 2006، هو الأول من نوعه منذ 35 عاماً، وجّه إلى نظام بشار الأسد، ينتقدون فيه تأسيس الحوزات ويدعون لإغلاقها لكونها "هيئات تبشيرية أجنبية"، ثم تبع البيان تحذيرات رسمية ودينية وشعبية، ومحلية وإقليمية، مما سمي بـ "خطر التشيع في سورية" (عامر، 2019)، بعد أن أخذت هذه الظاهرة بالاتساع، وخاصةً في المناطق القريبة من مرقد السيدة زينب في ضواحي دمشق التي شهدت توافد رجال دين من إيران وأفغانستان وباكستان تولوا تعليم الوافدين الجدد المذهب الشيعي مع مساعدتهم مالياً (المصطفى، 2012، ص96)، غير أنّ هذه الانتقادات لم تأت بفائدة، حيث أجمعت أغلب الدراسات على اختلاف توجهاتها وآلياتها البحثية أنّ موضوع التشيع المنظم في سوريّة بدأ في عهد الأسد الأب الذي كان واعياً للأمر ويستخدمه لأغراضه الخاصة، فيتحكم سماحاً و منعاً متى يشاء لكنه تصاعد تصاعداً غير مسبوقاً في عهد الأسد الابن الذي سمح بنشر التشيع دون قيود للنفوذ الإيراني ( ثابت وآخرون، 2019)، حيث تركزت عمليات التشيع خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2002 و2011 في مناطق محدّدة من سورية، واعتمدت هذه العمليات بشكل رئيسي على ضخ الأموال وإنشاء شبكة علاقات مصالح اقتصادية ومعيشية مع المجتمعات المحلية عبر خلق سوق للسياحة الدينية بإنشاء المراقد والحسينيات والمراكز التعليمية، والتي كانت متركزة في مناطق محدّدة أكثر من الأخرى منها منطقة البادية والجزيرة ومنطقة العلويين في الساحل السوري والمناطق المحيطة بدمشق، حيث شهدت منطقة البادية والجزيرة أعلى نسب التشيع والتغيير الديمغرافي للعرب السنة إذ يتجاوز 30 بالمئة من جملة التشيع التي جرت في سوريّة والقرى التي جرى فيها نشر التشيع تبدو كسلسلة متصلة تمتد من الغرب إلى الشرق ومثلت بلدة حطلة في دير الزور المركز الرئيسي لتشيع البادية في حين مثلت بلدة الشدادي التي تقع على تقاطع طرق أهم مراكز البادية الحضرية (دير الزور الرقة والحسكة) مركزاً للوافدين الشيعة إلى البادية (الحاج، 2018، ص79-80).

طبعاً التدقيق في الأماكن التي كانت تستهدفها عمليات التشيع التي كانت تقوم بها إيران يظهر أنّ هذه العمليات لم تكن اعتباطية وإنّما كانت تندرج ضمن استراتيجية إيرانية كبرى تهدف إلى بسط السيطرة على سوريّة من خلال إنشاء ممر شيعي في سوريّة يمتد من القرى التي تقع على ضفاف نهر الفرات، وبشكل أدق على الممرات الرئيسيّة التي تصل سوريّة بالعراق ما بين بلدة ربيعة ومدينة البوكمال، وهذه الممرات البرية تصل بين الحدود العراقية-السوريّة ودمشق وحمص وحلب، أي الحدود اللبنانية الشرقية كلها والساحل السوري، وبشكل خاص إلى اللاذقية والبقاع وبيروت.

وبالتالي شهدت العلاقات بين النظامين الإيراني والسوري في عهد الأسد الابن وخاصةً على المستوى الاجتماعي - العقائدي تطوراً مهماً، ونشطت الجمعيات التبشيرية الشيعية المدعومة من الحكومة الإيرانية، عبر تقديم معونات مالية نقدية وعينية، وتوسيع الحوزات الشيعية في غير مناطق التواجد



الشيوعي، وإدارة إيرانية مستقلة للمقامات الشيعية خارج إطار السلطة السوريّة، كما عملت إيران لاستقطاب نخبٍ بعينها، سواء عبر تشييع تلك النخب أو تمويل نشاطاتها بغية تجنيدهم ضمن المشروع الإيراني تحت إشراف مباشر من مكتب المرشد في طهران، وعبر أذرع "حزب الله" في سورية، ومنهم علي سبيل المثال، "مكتب آل البيت" في حلب وريفها بقيادة السيد عبد الصاحب الموسوي ممثل المرشد الإيراني علي خامنئي، كما شهدت دمشق وريفها اتساعاً كبيراً في الحوزات الشيعية، حتى باتت دمشق تضم ثالث أكبر حوزة في العالم بعد حوزة قم في إيران وحوزة النجف في العراق، كما أقدم نظام الأسد، باعتقال كثير من الناشطين الأحرار الحاصلين على حق اللجوء السياسي في سورية، أو حاملي الجنسيات الأوروبية منهم، وإيداعهم المعتقلات السوريّة، وتعريضهم لحملة تعذيب قبل تسليمهم للحكومة الإيرانية والتضييق على نشاط من بقي منهم في دمشق (العدوي، 2019). بحيث يُمكن إبراز أهم المظاهر الدينية والثقافية للتغلغل الإيراني الشيعي في سورية بالتالي:

تحويل العديد من المناطق إلى مراكز تجمع وسيطرة كاملة للشيعية ومن أهمها منطقة السيدة زينب في دمشق والتي تُمارس فيها كافة أشكال الطقوس والشعائر الشيعية علناً. إنشاء عدد كبير من الحسينيات والحوزات العلمية الشيعية في مناطق مختلفة من سورية خاصة في محافظات دير الزور ودمشق وحماة، بتمويل مباشر من رجال الأعمال الشيعية. إعادة تأهيل العديد من الأضرحة والمزارات في سورية لتصبح مقصداً للسياحة الدينية الشيعية. النشاط المكثف للبعثات العلمية خاصة العلويين لدراسة المذهب الاثني عشري في قم وتخرج العديد منهم وعودتهم إلى سورية لممارسة التشييع بين السوريين.

تأسيس ملتقى للمستبصرين في الحوزة الزينية وتنشيط نشاطاته وفعالياته خاصة فيما يتعلق بتوزيع كتب وأقراص ممغنطة (CD) تروي قصص هدايتهم إلى مذهب آل البيت.

إنشاء العديد من المجمعات الخيرية الشاملة كالحسينيات والمعاهد والمشافى (الديب، 2013، ص228). وبالمحصلة يمكن القول أنّ المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة وخاصة مع انطلاق الألفية الثالثة ساهمت بشكل كبير في التقارب الإيراني-السوري، الذي تجاوز مع مرور الوقت مستوى التنسيق المتبادل إلى الارتباط الكلي، كما شهدت حركات التشييع نمواً مضطرباً ومع ذلك بقيت هذه العمليات قبل الثورة السوريّة مقارنة بما حصل بعد الثورة محدود للغاية على الرغم من كل الإجراءات التي كانت تقدّم ، والتي كانت تجد مقاومة واضحة، ومع ذلك تحوّل محيط دمشق إلى مركز لشيعية سورية والوافدين إليها منهم، وساهم في ذلك وجود مزار ديني هو مقام السيدة زينب الذي تحوّل إلى مركز لاستقطاب المتشيعين وتعليمهم بعدما أنشئ فيها العديد من الحوزات والحسينيات وبدأت تُمارس فيها الطقوس الشيعية علناً.

#### 3.4 العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه سورية بعد عام 2011

كان تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية في سورية قبل الثورة السوريّة يقوم أولاً على تأمين الممرات البرية من طهران إلى بيروت مروراً بالعراق وسورية من خلال تركيز التشييع في هذه الممرات لإحداث تغيير ديموغرافي مذهبي سريع، مع بقاء عملية التشييع في المناطق الأخرى مستمرة باهتمام وتركيز أقل (الحاج، 2018، ص78)، ومع قيام الثورة السوريّة وتدخلها العسكري في سورية غيرت إيران في آليات تحقيق أهدافها



واستراتيجيتها بعيدة المدى في سورية من خلال الاعتماد على القوة الصلبة في تحقيق هذا الأمر بدلا من القوة الناعمة معتمدة في ذلك على ميليشياتها الشيعية وعلى أساليب التجنيس والتهجير والتوطين والتغيير الديمغرافي.

#### 1.3.4 الموقف الإيراني من الثورة السورية

منذ اللحظات الأولى لاندلاع الثورة السورية، اتخذ النظام الإيراني موقفاً مؤيداً للنظام السوري، وظهر هذا التأييد من خلال التبني الإيراني الكامل لما يقوله النظام السوري ويروج له، مؤكداً إيمانه بقدرة النظام السوري على التعامل مع الاحتجاجات ودعمها لحزمة الإصلاحات التي أطلقها رئيس النظام في بداية الاحتجاجات.

وعلى الصعيد الرسمي، جاء أول تعليق إيراني على الثورة السورية على لسان سفير النظام الإيراني في دمشق أحمد الموسوي خلال مؤتمر "الصحة الإسلامية ومواجهة الفتنة السورية"، حيث اعتبر الموسوي أنّ هناك مؤامرة يقوم بها الأعداء ضد النظام السوري، ووصف المتظاهرين بأنهم عملاء للخارج ويتلقون أوامرهم من الأعداء للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة. تبع هذا التصريح، تصريح آخر لوزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر صالحی قال فيه "إنّ الخارج يسعى لخلق بلبلة داخل سورية لزعزعة البلاد"، في حين وصف الحرس الثوري الإيراني أنّ ما يجري في سورية بالمؤامرة الخارجية (باكير، 2019).

وعلى صعيد آخر أصبح سياسة النظام الإيراني، إضافة إلى الروس، من رؤساء وزراء خارجية، ومسؤولون حكوميون أصحاب المسؤولية المباشرة في إدارة الحدث السوري والتحدث باسم النظام السوري، أكثر من النظام السوري نفسه، ومع اشتداد حركة المظاهرات و توسع رقعتها دخل الحرس الثوري الإيراني وميليشيا حزب الله اللبناني على مسار خط التعامل الأمني والذي تطوّر مع الوقت إلى معارك عسكرية، وبذلك تحوّل النظام الإيراني إلى لاعب أساس في القضية السورية (العدوي، 2019) ، وهو الأمر الذي استغلّه النظام الإيراني من خلال جعل سورية ورقة ضغط إيرانية يساوم بها الغرب حول العديد من الملفات أهمها الملف النووي الإيراني، علاوة على كونها جبهة يدافع فيها عن مشروعه الإقليمي التوسعي باعتبار سورية من أهم محاور الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية وتشكل حليفاً أمنياً وعسكرياً في مواجهة الضغوط الغربية.

أي أنّ الموقف الإيراني من الثورة السورية شهد تدرجاً في تعاطيه معها منذ بدايتها، لكنه ارتبط دائماً بالتعامل والإدراك الأمني، والذي تطوّر مع تطوّر الأحداث واتساع رقعة المواجهات الأمنية (المهدي، 2014، ص185) ليشمل استخدام شتى الوسائل الممكنة، بحيث بنيت الخطة الأمنية -العسكرية الاستراتيجية لحماية نظام الأسد من السقوط على أساس تشكيل ميليشيات محلية غير نظامية عمادها وقيادتها علوية باستشارة خبراء من الحرس الثوري، وميليشيات أجنبية شيعية متعدّدة الجنسيات مكوّنة من مرتزقة، وصار التجنيس بالجنسية السورية واحداً من الامتيازات التي تُمنح لهؤلاء المرتزقة وعائلاتهم (الحاج، 2018، ص83)، بعد شحنهم طائفيّاً للقتال إلى جانب النظام السوري لممارسة سياسات العقاب الجماعي، متمثلةً بالقصف العشوائي والتجويع والحصار والتطهير العرقي، ثم المجازر التي وصل عددها إلى العشرات، ثم سياسات الإخلاء المنظمة للمدن الكبرى والتغيير الديمغرافي لإعادة هندسة المجتمع السوري (عامر، 2019).



وبالتالي، يمكن القول إنَّ التأييد الإيراني الكامل للنظام السوري ضدَّ الثَّورة السَّوريَّة، أُكِّدَ بشكلٍ قاطعٍ تناقض الشعارات التي دأبت إيران على رفعها منذ قيام ما سمي بـ "الثَّورة الإسلاميَّة"، مع واقع سياستها الخارجية الحقيقية، الأمر الذي أضعف من شعبيتها في المنطقة، كما ساهم في توريث حليفها ميليشيا "حزب الله" في القتال الدائر في سوريَّة وتدمير أحد أهم أركان خطابه التعبوي، وهو الوقوفُ إلى جانب الشعوب المظلومة (شامية، 2013، ص113).

فالتعريف الإيراني لما يحدث في سوريَّة أعطى دليلاً واضحاً على حقيقة السياسة المذهبية التي تُمارسها إيران في سورية، فحسب الادعاءات الإيرانية فإنَّ ما يحدث في سوريَّة هو مؤامرة تستهدف ليس سوريَّة فحسب وإنَّما إيران أيضاً، وأنَّ النظام السوري لم يكن مستتبداً وإنَّما كان يرغب بالإصلاح وأنَّ من كان يخرج بالمظاهرات في سوريَّة ليسوا مستضعفين ولا تنطبق عليه شروط المساندة التي نصَّ عليها الدستور الإيراني وإنَّما من يحتاج المساندة هو النظام السوري كونه يقف في وجه قوى الاستكبار والظلم لذا فإنَّ التخلي عن النظام السوري يعني التخلي عن المبادئ التي جاءت بها ما سمي بـ "الثَّورة الإسلاميَّة"، وبذلك يمكن القول أنَّ الثَّورة السَّوريَّة لم تكشف حقيقة النظام الإيراني الذي تسترُّ لسنين طويلة بغطاء "المقاومة والممانعة" ونصرة المستضعفين فحسب، وإنَّما كشفت طبيعة السياسة المذهبية التي يمارسها هذا النظام في رؤيته لثورات "الربيع العربي" وكذلك تكشف طبيعة العلاقة الاستراتيجية التي تربطه بالنظام السوري، والتي أكدت على أنَّها علاقة مذهبية، وذلك لأنَّها في الوقت الذي كانت تدعم فيه النظام السوري كانت تؤيد الاحتجاجات الشعبية في البحرين واليمن لتدعيم مشروعها الإقليمي التوسعي.

#### 2.3.4. دور العامل المذهبي في التدخل الإيراني في سورية

منذ الأيام الأولى للثَّورة السَّوريَّة تعمَّد النظام الإيراني إعطاء تحركاته في سوريَّة طابعاً دينياً-مذهبياً، حيث قام بالإيعاز لميليشيا حزب الله اللبناني بالدخول إلى سوريَّة في محاولة لقمع المظاهرات، ومن ثم المشاركة في المعارك بحجج الدفاع عن المراكز الشيعية الموجودة في مختلف المناطق السَّوريَّة، وكذلك الدفاع عن النظام السوري الذي ينتمي إلى الأصل المذهبي نفسه (عزيز، 2019). كما كان لافتاً في وقتٍ مبكرٍ من عمر الثَّورة السَّوريَّة قيام المرشد الأعلى للثَّورة بتوظيف الدين في استقطاب أكبر عددٍ ممكن من أبناء الطائفة الشيعية للقتال في سورية، وذلك عبر ترويجه المكثف لما أسماه "الجماعات السنوية الجهادية التكفيرية" بوصفها تهديداً، ليس للنظام السوري "العلوي" فقط، وإنَّما للهوية الشيعية في بيئة "الشرق الأوسط".

كما وظَّف النظام الإيراني الفتاوى الدينية لكبار مرجعياته في تأييد سلوكه الخارجي والعسكري، ومن ذلك اصدار وثائق "جوازات سفر"، أشبه بصكوك الغفران التي كانت تصدرها الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى، تؤهل المقاتل الشيعي لدخول الجنة بعد مقتله في الحرب.

كما أصدر كبار رجال الدين الشيعة في مدينة قم الإيرانية فتاوى تحضُّ أتباعهم على القتال في سورية، إذ أصدر رجل الدين العراقي آية الله العظمى كاظم الحائري، المقيم في إيران، فتاوى علنية تعتبر أنَّ القتال في سوريَّة "واجب شرعي" للدفاع عن الإسلام (القدس العربي، 2013، الحرب في سوريَّة توسع الخلاف)، الأمر الذي أدى إلى انخرط الآلاف من الشباب في هذه الميليشيات، بعد أن جرى تغريهم بالمال والعاطفة الدينية، حيث فتحت في بغداد ومدن الجنوب العراقي (ذات الغالبية الشيعية) العشرات من مكاتب التطوع التابعة



لميليشيات الحشد الشعبي بمختلف أشكالها، وتُعرف باسم مكاتب الجهاد والدفاع يديرها رجال دين شيعة بينهم إيرانيون وهم من يتولّى عمليات التجنيد والانتقال إلى سورية برحلات مجانية تحت عنوان (زيارة العتبات المقدسة في دمشق)، (الفلاح، 2019).

وشهدت المرحلة التي تلت صدور هذه الفتاوى الدينية ارسال النظام الإيراني للميليشيات الشيعية التي يُعتبر أولها وأشهرها لواء أبو الفضل العباس وعصائب أهل الحق إلى سورية بسبب تزيين الدعاية الإيرانية للحرب السورية للشيعية في العراق إيران وباكستان وأفغانستان واليمن على أنّها "كفاح شيعي" من أجل الدفاع عن الايمان ومواقع آل البيت المقدسة في سورية وحمايتها.

جدول رقم (3) أهم الميليشيات الشيعية التي تقاتل في سورية

اسم الميليشيا	القائد العسكري	ساحة النشاط
1 سرايا التوحيد (لبنان)	وتام وهاب	ريف السويداء
2 سرايا الغالبون (شيعية مختلط)	أبو المقداد يوسف	ريف اللاذقية، القنيطرة، درعا، الزبداني
3 فيلق القدس (إيران)	إسماعيل قآني	معظم المناطق السورية
4 أنصار الله (اليمن)	عبد الملك الحوثي	السيدة زينب ، طريق المطار، شعبا
5 لواء زينبيون (باكستان)	الحرس الثوري	السيدة زينب ، القلمون، الغوطة ، حلب
6 لواء فاطميون (أفغانستان)	علي توسلي	السيدة زينب ، الغوطة ، حمص، درعا
7 حزب الله اللبناني	حسن نصر الله	معظم المناطق السوري
8 كتائب سيد الشهداء	حميد الشيباني	السيدة زينب ، طريق المطار
9 لواء أبو الفضل العباس	أبو هاجر العراقي	حلب، السيدة زينب ، القلمون ،المطار
10 فوج التدخل السريع	أحمد الساعدي	ضاحية الأسد ، اتسترد دمشق حمص
11 فيلق الوعد الصادق	أبو علي النجفي	حلب وريفها ، ريف دمشق، القلمون
12 لواء اليوم الموعود	مقتدى الصدر	السيدة زينب
13 كتائب حزب الله العراقي	هاشم الحمداني	كافة الجبهات السوري
14 لواء كفيل زينب	قيس الخزعلي	السيدة زينب، حلب، القلمون، الغوطة
15 قوات الشهيد محمد الصدر	هادي العامري	السيدة زينب، حماة، ريف إدلب
16 لواء المؤمل	أحمد الساعدي	داريا ، السيدة زينب
17 سرايا طلائع الخرساني	علي الياسري	دمشق و ريفها
18 لواء أسد الله الغالب	أبو فاطمة الموسوي	دمشق، السبيبة، السيدة زينب، ريف دمشق
19 كتائب الإمام علي	شبل الزبيدي	ريف دمشق، درعا، ريف حلب، اللاذقية
20 لواء الإمام الحسين	أمجد البهادلي	حلب
21 كتائب حيدر الكرار	الحاج مهدي	السيدة زينب، ريف دمشق
22 سرايا عاشوراء	حامد الجزائري	دمشق وريفها
23 لواء ذو الفقار	أبو شهد الجبوري	عدرا، النبك، حمص
24 حركة النجباء	أكرم الكعبي	السيدة زينب، حلب، حماة، اللاذقية

المصدر: قام الباحث بتجميع المعلومات من مصادر مختلفة.

يلاحظ من هذا العدد الكبير من الميليشيات، على الرغم من أنّها لم تُذكر كلها، أنّها كلها تحمل أسماء ذات دلالاتٍ مذهبية، ومن جهةٍ أخرى كلها كان لها دور في السيدة زينب باعتبار أنّ السيدة زينب تعتبر أهم منطقة شيعية في سورية، كما يدل هذا العدد الكبير من الميليشيات الشيعية التي أنشأها النظام الإيراني



أو استقدمها من الخارج، على أنّ وجودها في سورية لن يكون مجرد أداة للتغيير الداخلي وحسب، بل يطمح النظام الإيراني لأن تكون أداة ذات أثر إقليمي، حيث يتم الحشد بالدرجة الأولى على أسس طائفية، بدعوى حماية المراقدين الشيعة في سورية، حشد دعائي صوري وعاطفي كثيف للشيعة في كل مكان، من باكستان وأفغانستان، مروراً بالعراق ولبنان، وصولاً إلى اليمن، ثم تنظيمهم بعد استقطابهم ضمن مليشياتٍ مختلفة، وإعادة توطينهم في المناطق التي يتم السيطرة عليها بعد طرد سكانها منها، في لعبة إيران المفضّلة، سعياً لربط سورية بالعراق الذي شهد صعوداً شيعياً بعد الاحتلال الأمريكي له، ولبنان الذي يمثل به "وكيل" إيران حزب الله الفاعل الأكبر، تحقيقاً لما يسمى بـ "الهلال الشيعي"، الذي ازداد تأثيره بعد سقوط حلب (عامر، 2019).

طبعاً، لم يتوقف دور العامل المذهبي عند هذا المستوى، بل امتدّ تأثيره ليشملّ إحداث تغييرات ديموغرافية داخل سورية على أساس طائفي، وذلك من خلال تجنيس الآلاف من الشيعة العراقيين والإيرانيين واللبنانيين من جهة، وسحب الجنسية السورية من المواطنين السوريين من جهةٍ أخرى، وفي هذا الشأن، أصدر ناشطون سوريون في مدينة السويداء بتاريخ 15 / 7 / 2013، بياناً رفضوا فيه مشروع تجنيس ما يقارب 40 ألفاً من التابعة اللبنانية والعراقية، غالبيتهم من عناصر ميليشيا حزب الله اللبناني والعراقي المقاتلة إلى جانب النظام، وآخرون مدنيون، ومنحهم نسب عائلاتٍ من عائلات الجبل المعروفة والأصيلة، من سكان المحافظة ومحيطها، لإخفاء عمليات التجنيس، وكذلك استملاك أراضٍ وتوزيعها عليهم لأهداف عسكرية وسياسية (العدوي، 2019).

وفي إطار نفس الفكرة، كان لافتاً للانتباه تركيز إيران على المناطق المحيطة بمدينة دمشق، والمناطق المحاذية للحدود العراقية من جهة، واللبنانية من جهةٍ أخرى، حيث أدى ما يُعرف بـ "اتفاق المدن الأربع" كفريا، الفوعة، الزبداني ومضايا في نيسان 2017، والذي تم بين الإيرانيين وبعض الفصائل العسكرية السورية، إلى تهجير 3800 شخصاً كانوا محاصرين من قبل ميليشيا حزب الله في مدينتي الزبداني ومضايا قرب الحدود اللبنانية، مقابل خروج 1500 شخصاً من قريتي كفريا والفوعة الشيعيتين في إدلب، ليتم توطينهم في مدينة القصير السنية والتي سبق وتم تغيير تركيبها السكانية بالكامل بعد سيطرة ميليشيا حزب الله عليها وتهجير سكانها (الحاج، 2018، ص86)، الأمر الذي يشكّل ركيزة لمشروع إيران الجيوسياسي والجيواقتصادي المعروف باسم "الخط الإسلامي" أو "الفارسي" الذي ينقل مصادر طاقتها انطلاقاً من أراضيها إلى العراق، مروراً بسورية، ومنها إلى لبنان، والذي يؤسس لممر بري حيوي تتنقل ومليشياتها، وبالأخص ميليشيا حزب الله اللبناني، من خلاله بسهولة (سلمي، 2019).

ولتنفيذ سياستها الخاصة بالتغيير الديمغرافي ونشر التشيع في سورية اعتمدت إيران على مجموعة من رجال الدين الشيعة ورجال الأعمال وبعض المؤسسات، والتي يعتبر من أبرزها، ما يلي:

▪ عبد الله نظام: وهو أحد مراجع الشيعة في حي الأمين بدمشق، والمسؤول عن المتشيعين في سورية، ورئيس الجمعية المحسنية في دمشق، حيث يقوم نظام بإعداد صفقات عقارية في دمشق بالتنسيق مع رجال أعمال إيرانيين، من خلال استخدام سلطته الدينية وعلاقاته مع النظام السوري .

▪ أيمن زيتون: وهو من بلدة الفوعة في إدلب، درس في الحوزات الدينية في إيران، وتولى الإمامة والخطابة في "جامع الرسول الأعظم"، قبل أن يفتح فيه مدرسة وكلية دينية، ويعتبر زيتون أحد



قادة حركة التشيع التي حصلت في اللاذقية قبل سنوات بعد قدومه من مدينة قم الإيرانية، وبعد اندلاع الثورة السورية امتد نشاط زيتون إلى معظم ريف اللاذقية وطرطوس، فافتتح سلسلة جوامع تحمل اسم "الرسول الأعظم"، وكذلك ثانويات شرعية وهيئات نسائية وكشافية وخيرية، تعنى بشؤون عائلات القتلى من قوات النظام، وتقدم لهم مساعدات مادية وعينية.

▪ نبيل الحلباوي: إمام مسجد السيدة رقية بدمشق، ويُعدُّ من أهم الشخصيات الشيعية البارزة في سورية، كما يُعدُّ عضواً مهماً في الهيئة العليا للمجمع العالمي لأهل البيت، وهي مؤسسة دينية إيرانية، ولها نشاطات في محافظات عدة في نشر المذهب الشيعي، والتنسيق مع رجال أعمال من أجل إحداث تغييرات ديمغرافية، من خلال إقناع المواطنين ببيع العقارات إلى الإيرانيين (الدهني، 2019).

▪ جمعية المرتضى: تمَّ إنشاء هذه الجمعية من جميل الأسد عام 1981، في محافظة دير الزور، لنشر الأفكار الشيعية، وسبق أن أغلق النظام الجمعية بقرار رئاسي عام 1983، إلا أنها عاودت الظهور في عهد بشار الأسد بعد التدخل الإيراني إلى جانبه ضد الثورة السورية، وبدأت عملها من جديد من خلال الشيخ فضل غزال وأولاده، ونشطت في مشروعات الإسكان، وجددت إيران الحسينيات التي كان رفعت الأسد قد أسَّسها عن طريق جمعية المرتضى.

▪ منظمّة جهاد البناء: وهي منظمّة إسكانية إيرانية، تابعة للحرس الثوري الإيراني، وتعمل في سورية تحت غطاء "إعادة الإعمار"، حيث تستولي على أراض وأحياء كاملة، وعقارات مدمرة لتعيد إعمارها لصالح الميليشيات الشيعية، وسبق أن افتتحت المنظمّة، مكتباً لها في مدينة البوكمال في ريف دير الزور الشرقي.

▪ مجمع الرسول الأعظم: مقره في محافظة اللاذقية، وينشط كذلك في بانياس وطرطوس، ويتبع له مجموعة من الثانويات الرسمية والمعاهد الشرعية والمكتبات، يديرها المعمم أيمن زيتون، وخلال سنوات الثورة زاد نشاط المجمع من خلال امتلاكه لما يعرف بـ "هيئة كفالة أبناء الشهداء" وهيئات نسائية عليا" وامتلاكه معهداً "للتطوير والتأهيل" وكشافة خاصة به تدعى "كشافة الولاء" ومكتبات حملت اسم المجمع ذاته، ورابطة للخريجين، ومكتبا إعلامياً مستقلاً، يَنشر بشكل علني على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت، أن هدفه "نشر العلوم الشرعية على مذهب أهل البيت" (الدهني، 2019).

إلى جانب كل ما تقدّم، نشطت إيران خلال سنوات الثورة بإنشاء المدارس والجامعات التي تُدرّس اللغة الفارسية والثقافية الفارسية، حيث كان لافتاً إنشاء كلية المذاهب الإسلامية في العاصمة دمشق في آذار 2018، وذلك بالتعاون مع المجمع العالمي لتقريب المذاهب الإسلامية التابع لإيران، إلى جانب افتتاح جامعة "آزاد الإسلامية" الإيرانية فرعاً لها في سورية، وتُعدُّ ثاني أكبر جامعة في إيران بعد جامعة طهران وتُدرّس اللغة الفارسية والثقافة الإسلامية الشيعية (عبد العال، 2019).

وبالتالي، ومما سبق يمكن القول إنه على الرغم من أن إيران ترفع شعار "تصدير الثورة" وتحكم وفقاً لمبدأ "ولاية الفقيه" وأنها دولة دينية إلا أن سياستها الخارجية تجاه العالم الخارجي عامة و تجاه سورية خاصة تسير وفقاً لمصالح دينية أيديولوجية مذهبية تسعى إلى تحقيقها من خلال نشر التشيع وترسيخه في البوابة السورية السبيل الأقوى لتحقيق هذه الأهداف مستخدمة الدين والقوة العسكرية والمنظومة الأمنية والدعم



المادي، لذلك نجد أنّ الوحدات العسكرية للجيش الإيراني وحتى القوات غير النظامية إضافة إلى الميليشيات والأذرع المسلحة التابعة لها جميعها تحمل أسماءً دينيةً تخدم وتنفذ أجنداتٍ سياسيةٍ سواءً أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الخارجي، فالميليشيات الإيرانية المتواجدة في سورية تعلن صراحةً أنّ أحد أسباب تواجدها في سورية هو حماية المراقب الشيعية.

## 5. السيناريوهات المستقبلية للدور الإيراني في سورية

يُمكن طرح ثلاث سيناريوهاتٍ مستقبلية متوقعةٍ للدور الإيراني في سورية، وهي:

### 1.5 سيناريو التغلغل الإيراني الشامل

تعمل إيران منذ اليوم الأوّل لتدخلها في سورية على تحقيق هذا السيناريو من خلال إقحام مستشاريها العسكريين والأمنيين في خلية حلّ الأزمة، وتأسيس ميليشيات شيعية مع بثّ خطابٍ إعلامي وشعراوتي طائفي، وغزو ثقافي ناعم من خلال تعليم اللغة الفارسية وافتتاح المدارس والجامعات الفارسية في سورية، إلى جانب إغراق سورية بالديون ومحاولة احتكار النفوذ الاقتصادي في عدّة قطاعاتٍ اقتصاديةٍ، مع صياغة اتفاقاتٍ دفاعٍ مشتركٍ تُشرعن وجودها الاستشاري، على المدى البعيد في سبيل تحقيق "استلاب" أو "تهديش" لسيادة الدولة السورية وصولاً لتأسيس "حكومة ظل" تابعة لها في دمشق. ويشير هذا السيناريو إلى استمرار سعي إيران لتأسيس ركائز نظامٍ يضمن لها التأثير النسبي أو المطلق ليس في صناعة القرار فقط، بل في تشكيل الهيئات التي ستصنّع القرار، مع تأسيس حاضنة اجتماعية موالية لها "بالتوجه الثقافي العضوي" عبر الانتماء الطائفي، وربما بالدعم المالي، ومن ثمّ الميل إلى تحقيق هيمنة على سورية من خلال الإبقاء على الميليشيات الشيعية فاعلة من خلال "قوننة" وجودها، كي تصبح قوةً ضاربةً تدور في فلك مركزيتها (سلمي، 2019)، مكررةً بذلك تجربة العراق. يتّصل هذا السيناريو من مجموعة من المؤشرات منها:

- امتلاك إيران لمجموعة من الأوراق القويّة التي يُمكن أن تُحركها للتأثير في المعادلة السورية ومنها ورقة الميليشيات الشيعية المُسلحة المُنتشرة في مناطق عديدة في سورية.
- وجود رؤيةٍ واستراتيجيةٍ إيرانيةٍ مُحدّدة، تعمل جاهدةً على تنفيذها من خلال مؤسساتٍ متنوعةٍ، باستخدام أدوات القوة بشقيها، الصلبة والناعمة.
- حالة التراخي العربي وتباينات الرؤى فيما يتعلق بالقضية السورية والتعامل العربي مع التهديدات الإيرانية.
- عمليات التغيير الديمغرافي التي يقوم بها النظام الإيراني بمساعدة النظام السوري (الغنيمي، 2019).

لكن يعترني هذا السيناريو مجموعة من الصعوبات، منها:

- الضغط الدولي على النظام الإيراني والمطالب بتحجيم وجوده في سورية.
- الرّفح السوري الشعبي لاستمرار وجود إيران وميليشياتها في سورية.
- الرغبة الروسية في مواكبة التحرك الأمريكي-الإسرائيلي في تطويق النفوذ الإيراني، في سبيل الحفاظ على مركزيتها السياسية في سورية (سلمي، 2019).



### 2.5 سيناريو ثبات الدور الإيراني

يُشير هذا السيناريو إلى جنوب إيران للتحرك بواقعية وعقلانية على نحو القبول بنظام المحاصصة الجغرافية الذي بات قائماً في سورية، بحيث أصبح الشمال الشرقي يُمثل النفوذ الأمريكي الغربي عبر وحدات حماية الشعب الكرديّة المدعومة أميركياً، والشمال الغربي يُمثل النفوذ التركي عبر فصائل المعارضة السوريّة، وأضحى عموم سورية تحت السيطرة الروسية الدبلوماسية والعسكرية الجويّة، أمّا النفوذ الإيراني الميداني الواضح فيتركز في وسط سورية، لا سيما الجزء الجنوبي من البادية من شرقها حتى غربها ومحيط دمشق(سلمي، 2019).

أي أنّ هذا السيناريو يشير إلى وصول المشروع الإيراني في سورية إلى الحدّ المسموح به إقليمياً ودولياً، أي يقف الدور الإيراني عند نقطة الثبات في المناطق السوريّة المسيطر عليها من قبل الميليشيات الشيعيّة دون تقدّم عن تلك النقطة (الغنيمي، 2019).

لكن في ظل الاتجاه الدولي لتطويق النفوذ الإيراني في سورية، قد تميل إيران حفاظاً على مكتسباتها في سورية، للواقعية المتكئة على حلّ الميليشيات الشيعيّة، والإبقاء على دعم وتسليح بعض المجموعات المحلية، الواقعة في نطاق امتداد ممرها البرّي الممتد من البوكمال في دير الزور حيث العراق، وحتى القصير في حمص حيث لبنان، مع النّظر بألية توافقيّة مع النّظام للتوصل إلى اتفاقات تُبقي على بعض قوات ميليشيا حزب الله في محيط المناطق الحدوديّة مع لبنان، لتأمين خطها على نحو أفضل (سلمي، 2019). ولكن ما يؤخذ على هذا السيناريو هو عدم احتواء القواميس الإيرانيّة على ما يسمى بمبدأ الثبات، إذ إنّ المشروع الإيرانيّ توسعيّ لا يقبل الارتكان، خصوصاً في ظل النظام الإيرانيّ الثيوقراطيّ ذي الأفكار التوسعيّة (الغنيمي، 2019).

### 3.5 سيناريو انكماش الدور الإيراني

يتأسس هذا السيناريو على فكرة أنّ حالة عدم الوضوح في سورية قد تعقّد من مسارات السياسة الإيرانيّة في المنطقة، خاصة مع ازدياد الضّغط الأمريكي والغربي على النّظام الإيراني وما لهذا من انعكاسات سلبية عليه.

يعني هذا السيناريو تقويض الدور الإيراني في سورية دون إحراز أي تقدّم استراتيجي مستقبلاً بعد أن تحوّلت بعض المناطق السوريّة إلى مناطق تتواجد فيها إيران ليس لها نفوذ خارجها، وأكثر ما يدعم هذا الاحتمال هو الاختلافات الروسية-الإيرانية التي بدأت في الظهور مؤخراً (عبدالعال، 2019) ، إلى جانب هدف العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى تقويض الدور الإيراني في سورية، والذي بات يشكّل قاسماً مشتركاً لمعظم الفاعلين في الشأن السوري، خاصة بعد التوافق الدولي غير المعلن حول السماح لـ "إسرائيل" باستهداف تحركات وقواعد إيران المنتشرة في معظم المحافظات (طلاع، 2020).

ومن المؤشرات التي تُدلل على احتمال تحقيق هذا السيناريو، ما يلي:

- غياب الحاضنة الاجتماعيّة للدور الإيراني في سورية، على خلاف الحال في لبنان والعراق، إلى جانب التكلفة المالية الضخمة التي باتت تتطلبها المشروع الإيراني في ظل تردّي الاقتصاد الإيراني بعد تشديد العقوبات الاقتصاديّة عليه.



- وجود اختلافات روسية-إيرانية تجعل أمام إيران خيارات صعبة في سورية، فالاصطدام مع الدور الروسي يجعل النظام الإيراني في مواجهة مع الجميع دون استثناء.
  - السياسات الأمريكية تجاه إيران ورفضها المشروع الإيراني التوسعي في المنطقة في سورية والعراق واليمن، وانسحاب بعض الميلشيات الشيعية من سورية (الغنيمي، 2019).
- وفي ظل استمرار الأزمة في سورية، يَرَجِّحُ الباحث السيناريو الثاني على المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذا السيناريو سيكون مرفوضاً على المدى البعيد بحيث يمكن ترجيح السيناريو الثالث، والذي قد يتحقق في حال تم التوصل إلى حلٍ سياسي بتوافق دولي يخرج إيران من سورية.
- بالمحصلة، يمكن القول إنه لا يبدو أن إيران في المستقبل المنظور، على استعدادٍ لتنحية العامل المذهبي من سياساتها الخارجية، حيث يُعتبر هذا العامل عماد بنائها كقوة إقليمية توسعية بدأ منذ عام 1979، إلا في حال تغيّر المُعطيات الاستراتيجية في العالم العربي، خاصةً في المشرق والخليج العربيين، لغير صالح إيران، حينها قد تضطر إيران إلى التخفيف من وطأة العامل المذهبي في سياستها الخارجية لصالح عوامل المصالح المتبادلة، والبراغماتية السياسية التي تجدها في تعاملاتها الخارجية، أو في حال إعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة نحو انفتاح تدريجي، بما يخدم المصالح الإيرانية ويخفف عبء الحصار عنها.

## 6. النتائج

- البعد المذهبي بما يحمله من خصوصية وحساسية يمثل محددًا وأداةً وهدفًا للسلوك الخارجي الإيراني في المنطقة وسورية التي تعتبر من أهم نقاط الجذب الاستراتيجي للإيرانيين لعوامل مختلفة جغرافية ودينية مذهبية.
- جاءت الثورة الشعبية في سورية كورقة اختبار للعلاقات الإيرانية-السورية كما وأنها جاءت لتشكّل لحظة محورية في العلاقات بين البلدين ولتبين إلى أي مدى جدية هذه العلاقات من ناحية ومن ناحية أخرى لتوضيح الرؤية الحقيقية للسياسة الإيرانية تجاه سورية والتي تعتبرها بوابة للتدخل في شؤون المنطقة.
- أكد وقوف النظام الإيراني مع النظام السوري ضد الثورة الشعبية في سورية على زيف الادعاءات التي كان يطلقها القادة والساسة الإيرانيون المتعلقة بحماية المستضعفين ودعم ثورات الشعوب ضد أنظمة الاستبداد والطغيان، كما أكد أن مبدأ الحياد والاستقلالية في السياسة الخارجية الإيرانية يصطدم مع عقيدة "تصدير الثورة".
- تسعى إيران من خلال سياستها في سورية إلى تغيير الخريطة المذهبية في سورية متبعة في تحقيق ذلك مجموعة من الآليات أهمها على الإطلاق تجنيس الميلشيات الشيعية التي تمّ استقدامها من دول عدة للقتال إلى جانب النظام وكذلك من خلال اتباع سياسة التهجير والتوطين والغزو الثقافي الناعم الذي يقوم على إنشاء المدارس والجامعات الفارسية وتنشئة جيل مشبع بالثقافة الفارسية.
- كان التشييع الأداة الرئيسية للتغيير المذهبي الذي اتبعته إيران في مرحلة ما قبل الثورة، في حين ولّد مناخ الحرب في سورية آليتين أخريين لإيران لتنفيذ تلك التغييرات وهما التجنيس والتهجير مع التوطين.



- بقيت عمليات التشيع قبل الثورة السورية محدودة للغاية على الرغم من كل الإجراءات التي كانت تُقدّم، في حين تسارعت عمليات التشيع بعد الثورة السورية وبعد التدخل العسكري الإيراني وتحولت العملية من تشيع إلى تشيع.
- إنّ أهم الدوافع الإيرانية للتدخل العسكري في سورية هو وضع لبننة أساسية في اكمال مشروعها الاستراتيجي بتأمين ممر بري يخرق العراق في الحدود العراقية-السورية ثم شمال شرق سورية إلى حلب وحمص وينتهي باللاذقية على البحر المتوسط.
- عمليات التشيع التي كانت تقوم بها إيران في سورية لم تكن اعتباطية وإنما كانت تندرج ضمن استراتيجية إيرانية كبرى تهدف إلى بسط السيطرة على سورية من خلال إنشاء ممر شيعي في سورية يمتد من القرى التي تقع على ضفاف نهر الفرات، وبشكل أدق على الممرات الرئيسية التي تصل سورية بالعراق ما بين بلدة ربيعة ومدينة البوكمال، وهذه الممرات البرية تصل بين الحدود العراقية-السورية ودمشق وحمص وحلب، أي الحدود اللبنانية الشرقية كلها والساحل السوري، وبشكل خاص إلى اللاذقية والبقاع وبيروت.

## 7. التوصيات

- ضرورة تبني استراتيجية مواجهة سورية من خلال إنشاء مرادف بحثية لمتابعة التمدد الإيراني، بكل خطواته ومراحلها بالشكل الذي يساعد في وضع خطط حقيقية ودقيقة مبنية على معلومات وحقائق لمواجهة التغيير المذهبي في سورية.
- ضرورة تبني خطة استراتيجية عامة مشتركة تضعها العديد من الدول العربية والإسلامية والقوى الوطنية المعارضة للمشروع الإيراني في المنطقة لمواجهة التأثير الإيراني المذهبي في ديموغرافيا المنطقة، ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد في هذا الشأن.
- ضرورة الدفع في أي حل سياسي للقضية السورية على موضوع إعادة هيكلة مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية على أسس وطنية وإلغاء جميع التشكيلات التي قامت على أسس مذهبية بعد أن قام النظام السوري بقوننة عمل العديد من هذه التشكيلات والميليشيات ومنحها الجنسية السورية.
- ضرورة وجود هيئة سورية تابعة للمعارضة تُعنى بقضايا التغيير المذهبي والديمقراطي في سورية تتابع هذه العمليات بأدق تفاصيلها وتصدر تقارير دورية عن هذه العمليات تشاركها في الاجتماعات الخاصة بالقضية السورية مع وضع خطط حالية ومستقبلية لمواجهةها.



في إطار ما تقدّم لا يمكن بأي شكل من الأشكال اغفال العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة وأنّ النظام السياسي في إيران هو نظام ثيوقراطي أسست له ما سمي بـ "الثورة الإسلامية" في إيران بشكل واضح من خلال الدستور الإيراني، وما تمخض عنه من نظريات تدعم فكرة وأهمية العامل المذهبي في السياسة الخارجية كنظرية "أم القرى" ونظرية "ولاية الفقيه" ونظرية "الشرق الإسلامي الأوسط" وغيرها، بحيث أصبح الدين عاملاً لم تنفصم عراه عن عملية صنع القرار الإيراني، وبرز ذلك بشكل واضح في روابط إيران مع بعض الدول وبعض الجماعات الطائفية في العديد من الدول العربية، وخاصةً بعد موجة "الربيع العربي"، حيث اختلفت تدخلات إيران في المنطقة العربية، وتجلّى هذا الاختلاف من خلال انتقاء دعم إيران لبعض الثورات الشعبية والوقوف ضد ثورات أخرى بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، وتجلّى ذلك من خلال دعم إيران للاحتجاجات البحرينية واليمينية ضد السلطة ودعم السلطة ضد الاحتجاجات الشعبية في سورية.

أعطى وقوف النظام الإيراني إلى جانب النظام السوري منذ اليوم الأول للثورة الشعبية السورية، دليلاً واضحاً على أهمية البعد المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها، فدعم إيران لنظام الأسد يتعارض فعلياً مع مواد الدستور الإيراني التي تنصّ على دعم المستضعفين ضد قووم المستكبرين، وعدم عقد أي تحالفات تؤدي إلى سيطرة أجنبية، ومع ذلك وقفت إيران إلى جانب نظام الأسد مستغلةً الدين لاستصدار فتاوى وحشد طائفي بحجج حماية المراقدين الشيعة المقدّسة في سورية، ليكون بذلك البعد المذهبي الأداة الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية، التي تستخدمه في التمدد وتعظيم النفوذ في المنطقة.

في الواقع، أعطى النظام السوري بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في سورية المبررات الكاملة للنظام الإيراني على توسيع تدخله في سورية، وحرقت مراحل كثيرة في تنفيذ استراتيجيته في بقاء قووم ومؤثر وطويل الأمد في سورية معتمداً في ذلك على آليات جديدة لم تكن متاحة قبل الثورة كتجنيس أفراد الميليشيات الشيعية التي تقاتل إلى جانب النظام، والتّهجير والتّوطين والتّغيير الديمغرافي إلى جانب التّشيع في تداخل واضح بين البعد المذهبي والبعد المصلحي في السياسة الخارجية الإيرانية.



المراجع

1-الكتب

- الديب، إبراهيم. (2013). المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية. الطبعة الأولى. دار عمار للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- شامية، فادي. (2013). المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات، الطبعة الأولى. دار عمار للنشر والتوزيع، عمان. الأردن.
- عبد الله، عادل. (2012). محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربي. الطبعة الثانية. دار مدارك للنشر. بيروت. لبنان.
- عبد المنعم، نيفين. (2011). صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
- العبيدي، علي. (2016). الطائفية غطاء المشروع الإيراني: العراق نموذجاً. الطبعة الأولى. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. مصر.
- المصطفى، حمزة. (2012). المجال العام الافتراضي في الثورة السورية الخصائص والاتجاهات وآليات صنع الرأي العام. الطبعة الأولى. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. قطر.
- المعهد الدولي للدراسات السورية. (2009). البعث الشيوعي في سورية 1919-2007. الطبعة الأولى.
- ناجي، محمد عباس. (2007). من يحكم إيران، التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. القاهرة. مصر.

2-المجلات العلمية

- الحاج، عبد الرحمن. (2018). "أثر التدخل الإيراني في سورية على الخريطة المذهبية". مجلة دراسات إيرانية (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية): السنة 2: العدد 6.
- سعيد، قاسمي. (2018). "النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري" مجلة دراسات إيرانية. (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية): السنة 2: العدد 6.
- عبد العزيز، علاء. (2018). "توظيف العامل الديني في سياسة إيران الإقليمية بعد عام 2003"، مجلة قضايا استراتيجية (جامعة النهريين في العراق): العدد 53.
- علي، أحمد خلف الله. (2018). "أثر ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية وانعكاساتها تجاه الأزمة السورية 2011-2015"، المجلة العلمية للدراسات، جامعة قناة السويس بمصر): المجلد 9: العدد 2.

3-الرسائل الجامعية والأطروحات

- العبادي، خالد. (2008). "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية: سورية ولبنان 1979-2007"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.
- المهدي، شنين. (2014). "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001-2013"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.



▪ مزوزي، عبلة. (2010). "العلاقات الإيرانية السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

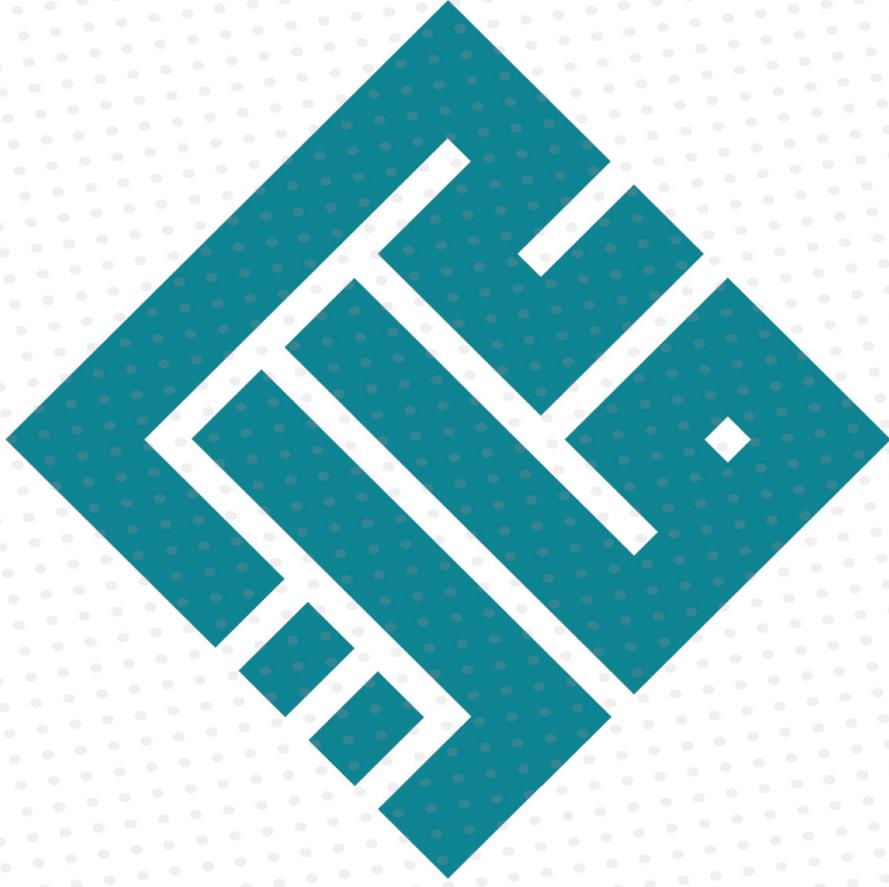
#### 4-الأنترنت

- شقيق، شفيق. (2004/10/3). نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر. تم الاطلاع عليه في 2019/9/7. من موقع الجزيرة نت. على الرابط: <http://bit.ly/2r5fFnK>
- البطينجي، عياد. (2011/2/1). أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، تم الاطلاع عليه في 2019/10/12، من موقع آراء الخليج. على الرابط: <https://cutt.us/EgSrH>
- الزويري، محجوب. (2011/8/24). العلاقات الإيرانية السورية والحراك الشعبي السوري. تم الاطلاع عليه في 2019/10/22، من موقع مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: <https://cutt.us/sUCdF>
- باكير، علي. (2012/1/16). الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة. تم الاطلاع عليه في 2019/11/9. من موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. على الرابط: <https://cutt.us/mwWL6>
- إسكندر، عمر. (2013/4/24). المقامات الشيعية الرئيسية في سورية. تم الاطلاع عليه في 2019/10/5، من موقع مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية. على الرابط: <https://cutt.us/Vp0LM>
- الأحوازي، صباح. (2013/1/7). مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية. تم الاطلاع عليه في 2019/10/9. من موقع البيان على الرابط: <https://cutt.us/wW525/>
- نعناع، عبد القادر. (2013/10/7). دور العامل الديني في سلوك السياسة الخارجية الإيرانية. تم الاطلاع عليه في 2019/10/24، من موقع مركز المزملة للدراسات والبحوث. على الرابط: <https://cutt.us/MkhAe>
- موقع صحيفة القدس العربي. (2013/7/21). الحرب في سورية توسع الخلاف بين المرجعيات الدينية الشيعية في العراق وإيران، تم الاطلاع عليه في 2019/10/15. على الرابط: <https://cutt.us/0KExD>
- باكير، علي. (2013/4/11). اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية... القدرات وحدود التأثير. تم الاطلاع عليه في 2019/9/8، من موقع مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط: <https://cutt.us/QHa4d>
- نعناع، عبد القادر. (2013/12/14). العلاقات الإيرانية-السورية خلال الفترة 1979-2010. تم الاطلاع عليه في 2019/11/12، من موقع مركز المزملة للدراسات والبحوث. على الرابط: <https://cutt.us/45MwV>
- الخولي، معمر. (2016/1/19). البعد الطائفي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي. تم الاطلاع عليه في 2019/11/15 من موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. على الرابط: <https://cutt.us/UwGpF>
- عزيز، أحمد. (2016/10/19). إيران ودعم الميليشيا الطائفية قوى ناعمة تحركها أوهام تصدير الثورة. تم الاطلاع عليه في 2019/10/26، من موقع نون بوست. على الرابط: <https://cutt.us/RV77r>
- عامر، عبدة. (2017/2/20). النقاء المذهبي: مشروع إيران لتغيير التركيبة السكانية في سورية. تم الاطلاع عليه في 2019/9/10، من موقع الجزيرة نت. على الرابط: <https://cutt.us/gOBBT>



- الغنيمي، عبد الرؤوف. (2017/8/6). مستقبل التوغل الإيراني في سورية في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية. تم الاطلاع عليه في 2019/9/7. من موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. على الرابط: <https://cutt.us/VvNe1>
- ثابت، محمد وآخرون. (2017/6/16). أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق وسورية ولبنان. تم الاطلاع عليه في 2019/9/18. من موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية. على الرابط: <https://cutt.us/jZigh>
- السعد، حسام. (2018/4/29). مؤسسات النفوذ الإيراني في سورية وأساليب التشييع. تم الاطلاع عليه في 2019/10/22. من موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة. على الرابط: <https://cutt.us/BHaOA>
- عبدالعال، أحمد. (2018/6/27). إيران والمستنقع السوري: المصالح والمستقبل. تم الاطلاع عليه في 2019/9/28، من موقع نون بوست. على الرابط: <https://cutt.us/s925B>
- سلمى، جلال. (2018/9/18). الدور الإيراني في سورية: التوصيفات والسيناريوهات الممكنة. تم الاطلاع عليه في 2019/12/19. من موقع مركز جسور للدراسات. على الرابط: <https://cutt.us/8Uczn>
- الفلاحى، حاتم. (2019/4/1). الميليشيات العراقية في سورية الدور والمستقبل. تم الاطلاع عليه في 2019/12/12. موقع الجزيرة للدراسات. على الرابط: <https://cutt.us/ik2Cl>
- الدهني، صلاح. (2019/3/20). عربي 21 ترصد عمائم نفوذ إيران بسورية ومؤسساتها. تم الاطلاع عليه في 2019/11/17. من موقع عربي 21. على الرابط: <https://cutt.us/aSkut>
- العدوي، مشعل. (2019/4/23). العلاقات الإيرانية السورية: الملالي ونظام الأسد. تم الاطلاع عليه في 2019/9/10. من موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية على الرابط: <https://cutt.us/e06ej>
- طلاع، معن. (2019/3/6). الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل. تم الاطلاع عليه في 2020/1/2. من موقع الجزيرة للدراسات. على الرابط: <https://cutt.us/Ssqt3>
- المذحجي، محمد. (2019/8/29). المرشد الأعلى الإيراني يقبل الأب الروحي لحزب الله ومخزن أسرار علاقات طهران بنظام الأسد من منصبه. تم الاطلاع عليه في 2019/10/12 من موقع صحيفة القدس العربي. على الرابط: <https://cutt.us/R6t4l>

# مركز ماري للأبحاث والدراسات



[www.mari-center.org](http://www.mari-center.org)



[info@mari-center.org](mailto:info@mari-center.org)



[center\\_mari](https://twitter.com/center_mari)



[mari2025](https://www.facebook.com/mari2025)